التـــوصيـــــات

العمالة البحرية المصرية المدربة هى أداة يجب الأعتناء بها والحفاظ عليها دعماً للأساطيل التجارية المصرية التى تعانى دائماً من هروب تلك العمالة فور اكتسابها الخبرة إلى شركات أجنبية تعطيهم مزايا مالية أكبر فى الوقت الذى تخصم من مراتباتهم فى الشركات المصرية أوعية ضريبية عالية تخرج الشركات المصرية من المنافسة فى الرواتب مع الشركات الأخرى .

توصية رقم ١ :-

أعفاء العاملين فى البحر من الضريبة العامة على الدخل أسوة بالعاملين فى المناجم حتى يمكن أن تحتفظ الشركات الملاحية المصرية التى تواجه منافسة شديدة عالية بعمالتها المدربة وتضمن عدم تركهم للأسطول المصرى بسبب أنخفاض الرواتب بعد أستقطاع الضرائب

تتمتع العمالة البحرية المصرية بمستوى فنى جيد يتيح لها فرص الأداء المتميز فى تشغيل السفن لكن نسبة كبيرة منها تعانى من ضعف اللغة الأنجليزية كذلك من صعوبة التاقلم مع الأطقم من جنسيات أخرى أو التعود على العقود الطويلة لذلك .

توصية رقم ٢ :-

ضرورة رفع كفاءة العمالة البحرية المصرية من خلال تقديم منح دراسية فى اللغة الأنجليزية والتنمية البشرية تمول تلك المنح من مصادر مختلفة كمساهمات الشركات الملاحية والتوكيلات كذلك عن طريق الدعم المالى من الهيئات الكبرى والمانحة ورجال الأعمال وعن طريق تحويل جزء من الرسوم المحصلة من السفن فى هذا الأتجاه .

أهم ما يميز الشركات الملاحية فى هذه الأيام هو التخصصية فهناك شركات متخصصة فى نقل الغاز – البترول – الحاويات – الركاب وسفن الخدمة والأمداد وما إلى ذلك .
وتحتاج هذه الشركات إلى عماله بحرية لها درايه كافيه بتلك التخصصات مما يسهل عليها القيام بدورها بكفاءة .
التوصية رقم ٣ :-
دعوة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى لعمل برامج تخصصية لخريجيها من قسمى الملاحة والهندسة البحرية تغطى أوجه الطلب فى سوق العمالة البحرية لتغطية احتياجات الشركات المتخصصة فى نقل الغاز والبترول والحاويات و.....

فى كثير من الأحيان يتعرض البحارة لمشاكل أثناء عقود عملهم على السفن ولا يستطيعون إيجاد حلول لها لعدم معرفتهم بحقوقهم التى يكفلها لهم التشريع الوطنى والدولى كذلك جهلهم بالجهات التى قد تقدم يد العون لهم .
التوصية رقم ٤ :-
إصدار كتيب إرشادات يحتوى على الحقوق الأساسية للبحار والجهات الرسمية والمدنية التى يمكن اللجوء اليها فى الوطن وخارجه فى حالة تعرضه لاى نوع من المشاكل المتعلقة بالعمل على السفينة وحقوقه لدى مالكها

التامينات والمعاشات الحلم الذى طالما راود البحاره وحتى الان وعلى الرغم من اثاره تلك النقطة فى العديد من اللقاءات ولا يسعنا الا ان نضم صوتنا الى اصوات كثيرة سابقة تطالب بتشريع تأمينى للبحاره لكن الى ان يتم ذلك فان العبء لوضع حل بديل لازال يقع على اكتافنا
التوصية رقم ٥ :-
ضرورة ايجاد برنامج تامينى بالاتفاق مع شركات التأمين الكبرىيضع ميزات مقاربه للميزات التى يمكن ان تقدمها التأمينات الاجتماعية على ان تكون تلك البرامج جماعيه أجبارية للبحاره المصريين وتوفر لهم الحصول على معاش شهرى
يضمن لهم ولأبناءهم حياه كريمه

هناك العديد من الدول النامية التى استطاعت وفى خلال سنوات قليلة ان تحتكر سوق العمل البحرى الدولى ولم يحدث ذلك بعشوائيه انما بدراسات متأنيه لامكانات تلك الدول وقدراتها وأحتياجات الطلب فى سوق التشغيل للعماله

التوصيه رقم ٦ :-

الدعوة الى تأسيس المرصد البحرى للتشغيل فى نطاق جمعية الخدمات الاجتماعية لضباط البحرية التجارية وبالشراكه مع قطاع النقل البحرى ووزارة القوى العامله ومنظمة العمل العربية وبدعم مالى من الجهات المناحه والشركات الملاحية ورجال الاعمال واى مصادر أخرى متاحة للتحويل

قررت المنظمةالبحرية الدولية منذ فترة ليست بالقصيرة الاكتفاء بما صدر من معاهدات وتشريعات والاهتمام بجدية التطبيق والتنفيذ لتلك الاصدارات وفى مصرنا الغالية هناك العديد من التشريعات والقررات الوزراية والقوانين الخاصة بالبحاره

التوصية رقم ٧ :-

تجميع كافة القوانين والقررات الوزاريه والتشريعات الخاصة بالبحاره فى جميع المجالات واصدارها فى قالب مستندى واحد وتوزيعه على كافة الجهات المعينة مما يتيح للجميع فرصة التعرف على الوضع القانونى الحالى ومما يتيح فرصة الدراسه والتعديل والاضافة.

إن صناعة النقل البحرى صناعة قومية إستراتيجية يجب على كل دولة الأهتمام بها ورفع شانها وقد ظهر خلال الأيام الماضية عدم إدراك وسائل الأعلام لمجريات الامور و اتضح أن هناك عدم عدم إلمام ومعرفة لأهمية تلك الصناعة كمصدر من مصادر الدخل القومى .

توصية رقم ٨ :-

ضرورة القيام بحمله أعلامية توضح أهمية صناعة النقل البحرى و مردودية العمالة البحرية على الدخل القومى على أن تتم تلك الحملة فى كافة القنوات الأعلامية المرئية و المسموعة و المكتوبة لعلها تؤدى إلى توجيه الأستمارات المصرية إلى قطاع النقل البحرى وتعرف بأهمية تطوير تلك الصناعة الهامة .